كانت إباحة الإجهاض، أو حظره، وستبقى إحدى قضايا الصراع بين اتجاهين مختلفين، ونظرتين متعارضتين في مجال حرية الإنسان وحقوقه لكن هذا الصراع لم يعد محصوراً في نقاشات نظرية وفكرية، بعد التطور الكبير الذي حدث على صعيد احترام حرية المرأة، والتوسع المتزايد في المدافعين عن حقوقها، بما في ذلك حقها في اختيار نمط حياتها

فقط أصبح في امكان أنصار حقوق المرأة ممارسة ضغوط مؤثرة دفاعاً عنها، حتى في مجال الإجهاض الذي ينطوى على حساسية خاصة. ولعل آخر تجليات الصراع في هذا المجال ما نتابعه بشأن الضغوط التي تمارسها شركات كبيرة في صناعة السينما، وشخصيات بارزة فيها، ضد إدارة ولاية جورجيا الأمريكية، بعد تصديق حاكمها بريد كيمب على قانون ، الذي يحظر الإجهاض منذ رصد أول نبضة Heart beat نبضة القلب قلب لدى الجنين، أي اعتباراً من الأسبوع السادس للحمل. ويعنى هذا . حظر الإجهاض كلياً لصعوبة معرفة أن المرأة حامل قبل ذلك

ومنذ توقيع هذا القانون، توالت ردود فعل غاضبة، وتهديدات بسحب استثمارات ووقف مشاريع سينمائية تدر على الولاية دخلاً معتبراً بلغ ما يقرب من عشرة مليارات دولار عام 2018. فقد صارت هذه الولاية جاذبة لصناعة السينما منذ إجراء خفض كبير في الضرائب عليها قبل نحو عشر سنوات .

تلقت إدارة الولاية تهديدات من شركات بحجم ديزني، وإن بي سى العالمية، ونتفلكس، وغيرها كما قرر مخرجون ومديرو تصوير كبار وقف مشاريع لإنتاج أفلام ومسلسلات، أو أجزاء مهمة منها، في الولاية

وفى حال وقف مشاريع السينما وسحب استثماراتها، لن تقتصر الخسارة على الدخل الكبير الذى تحققه الولاية وفهناك أكثر من 90 ألفا من سكانها يعملون فى صناعة السينما, ويعارضون القانون منذ أن طُرح مشروعه

وربما يضطر كثير منهم للانتقال إلى ولايات أخرى ستستفيد من خسائر جورجيا. وقد ينضم بعضهم إلى محامين قرروا رفع دعوى قضائية لوقف . تنفيذ القانون، كما حدث بشأن قانونين مماثلين في ولايتي كنتاكي وأيوا

وهكذا أصبح الإجهاض أحد أهم ميادين هذا الصراع القديم الجديد بين منهجين في التفكير, ونمطين للحياة